

سياسها الخارجية ستبقى قائمة على أولويات السيادة الوطنية ووحدة الأراضي وتحريك كل شبر محتل المقداد: سورية تتطلع إلى علاقات قوية وبناءة مع أشقائها العرب ومع العالم بأسره

أكد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، أن السياسة الخارجية لسورية ستبقى قائمة على أولويات السيادة الوطنية والاستقلال ووحدة الأراضي وسلامتها وتحريك كل شبر محتل والقضاء التام على المجموعات الإرهابية ورفض مشاريع التقسيم، مشدداً على تطلع سورية إلى علاقات قوية وبناءة مع أشقائها العرب ومع العالم بأسره بما يحترم مبادئ السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وفي عرض أمام مجلس الشعب خلال جلسته السابعة عشرة من الدورة العادية السادسة للدور التشريعي الثالث برئاسة حموده صباغ رئيس المجلس قال المقداد: أشكركم على دعوتي للحديث أمامكم وأشرف بأن أكون هنا بين المهتلين المنتخبين من قبل الشعب السوري والذين منحهم الثقة الغالية لتحمل مسؤوليات كبيرة في ظل ظروف استثنائية وتحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية مهمة تضربها سورية معرباً عن التقدير لمشاركة مجلس الشعب في فعاليات دولية مهمة ساهمت في شرح مواقف سورية وأوضاعها وتطلعات شعبها، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «سانا».

وأضاف: تابعتنا جميعاً التصريحات والمواقف التاريخية التي عبر عنها السيد الرئيس بشار الأسد خلال الأيام القريبة والتي تناول خلالها بالتحليل العميق مختلف الشؤون الوطنية الداخلية ومواقف سورية حيال القضايا الإقليمية والعالمية الحالية، مؤكداً في هذا السياق أن وزارة الخارجية والمغتربين تقوم بمتابعة تنفيذ توجيهات الرئيس الأسد والخطوات التي رسمها للسياسة الخارجية المبدئية لسورية القائمة على الدفاع عن استقلالنا وسيادة قرارنا الوطني إلى جانب رعاية شؤون المغتربين السوريين في مختلف أنحاء العالم.

وأوضح المقداد، أن سورية صمدت لسنوات طويلة أمام حرب إرهابية غير مسبوقة في التاريخ الحديث وهي غير مسبوقة لأن بلدنا في هذا العالم لم يتم استهدافه بهذه الأعداء من الإرهابيين ولا بحجم الدعم والتمويل والتسلح والغضب السياسي والإعلامي الذي تلقته المنظمات الإرهابية في سورية من قبل حكومات دول معروفة لجأت إلى استخدام الإرهاب سلاحاً ضد هذا البلد لا لشيء إلا لأنه يتمتع بسيادته الوطنية واستقلاله ومصيره الحر وكرامته. وأشار إلى أن صمود سورية كان بفضل قواتها المسلحة الباسلة وحكمة قادتها وتماسك مؤسساتها الوطنية بما فيها هذه المؤسسة العربية مجلس الشعب وديمع من الحلفاء والأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبنا لإيمانهم بعدالة موقفنا وقبضتنا وحرينا ضد الإرهاب والتطرف ولينهم بأننا أوفياء ومتحدرتون عن التاريخ مهما تعاضلت التحديات والصعوبات.

تحديات ليست بالعادية

وبيّن المقداد، أن العمق الأهم لانتصارنا على الإرهاب على الصعيد الوطني ظهر حين أُنبت السوريون إراديتهم القوية في الانتصاح على الإرهاب بمختلف أشكاله ويرفض الهيمنة الأميركية والغربية على استقلالنا وقرارنا الوطني وإيرادية الحياة والاستقرار والرفاه لكل السوريين مهما كانت التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وقال: نردك جميعاً أننا نواجه تحديات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في بلد عاش لأكثر من عشر سنوات أمام حرب إرهابية غير مسبوقة ونعلم الأثمان الباهظة التي دفعها شعبنا وبلدنا من أرواح المواطنين الأبرياء ومن تدمير للبنية التحتية والأموال العامة والخاصة وسرقة للنقط والغاز والقمح والنفط والموارد الطبيعية والتراث الحضاري والإنساني للشعب السوري..
واليوم لا تزال نتعامل مع تحديات ليست بالعادية وفي مقدمتها سلسلة واسعة من الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي فرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي بلغت حداً غير مسبوق باستهدافها لقطاعات المصارف والاطلاق والاستمرار والإستيوار والتصدير والوظائف والنقل الجوي والبحري والبري بغرض رفع مستوى تأثير هذه العقوبات غير الشرعية على درجة حرمان الشعب السوري من حقوقه الأساسية في الحياة ولأسماها حقه في الحصول على الأدوية والرعاية الصحية والغذاء المناسب إضافة إلى منعه من حقه في الحصول على الموارد الكافية من الماء والكهرباء والاتصالات والتنقل الدولي والخارجي.

وأشار المقداد إلى أن وزارة الخارجية والمغتربين وتوجيه من قائد الوطن لم تتوقف في يوم من الأيام عن طرح هذه القضية الإنسانية والقانونية والأخلاقية سواء على المستوى الثنائي في علاقاتنا مع الدول أو على الصعيد الإقليمي والدولي في سبيل كشف الأبعاد الحقيقية التي تسعى إليها الحكومات التي اتفقت على فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري لتحقيق سياسات هدامة وخطيرة قائمة على دعم المنظمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية في سورية وممارسة الإحتراز والإرهاب الاقتصادي والسياسي المستميت لنشر الفوضى وعدم الاستقرار والتدخل الهدام في مسار التنمية والصالحات الوطنية لفرس التجنيد والتعاون لا يمكن أن تكون لمصلحة الشعب السوري ولا حقه في عودة الاستقرار والأمن والرفاه والكرامة الإنسانية للجميع من دون استثناء.

وشدد على أن سورية تبدل كل جهد في إطار مهامها وعلاقتها العربية والدولية وبالتعاون مع القطاع الوطني الخاص ومع الأصدقاء والشركاء الخارجيين من أجل استعادة القدرة في مجالات تحقيق التعاافى المبكر وإعادة البناء والعودة إلى مسار التنمية المستدامة وتسعى في هذا الإطار إلى الرفع القوي وغير المشروط لجميع الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة عليها ولأسماها على قطاعات المصارف والنقل الجوي والبحري والاتصالات والطاقة والنفط إضافة إلى تعزيز فرص التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والزراعي مع العديد من الدول الصديقة وتأسيس مسارات مبتكرة وخلاقة في العمل المشترك تساعد في تجاوز المنظمات التجارية والمالية والمصرفية التي تتحكم الولايات المتحدة بها وتساعد أيضاً في المجال الأكثر حيوية والذي تحدث عنه الرئيس الأسد في مقابله الأخيرة الا وهو سبل

• العدوان والاحتلال توصيفان قانونيان وواقعيان ينطبقان على الوجود التركي غير الشرعي على الأراضي السورية

إعادة بناء وتأهيل قطاع الطاقة الكهربائية الذي تعرض للتخريب والتدمير المنهجي والذي يشكل العصب الأساسي في عملية التنمية في المجالات الزراعية والصناعية والاقتصادية والخدمية والحضارية.

الاحتلال

كما شدد المقداد على وجوب خروج القوات الأميركية والتركية المحتلة من جميع الأراضي السورية وإعادة سيطرة الدولة السورية على مختلف هذه المناطق وإعادة إعمار وصيانة محطات النفط والغاز وتوجيه مواردها لمصلحة المجموعات الانفصالية على مصالح الوطن وضعها في خاتمة الأعداء وأن خيارها الوحيد هو العودة إلى الضمير الوطني لأن الولايات المتحدة دخلت كل من تحالف معها ضد وطنه وما أفغانستان في الأسس إلا دليل على ذلك.

وقال: لن نغيب عن بالنا الحقيقة الأبرز في هذا المجال وهي أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأتباعهم في المنطقة لا يزالون غير قادرين على القبول بهزيمة مشروعهم المعنوي ضد سورية والذي كان الإرهاب السلاح الأبرز فيه وعلى حساب السلم والأمن والبلاد وخارجها إلى هذه الأطراف لا تزال تعتقد وأهمه أن بإمكانها تقرير حاضرها سورية ومستقبلها وأن بإمكانها على حساب مسار الحل فيها وأن بإمكانها أن تكتب دستوراً جديداً وأن ترفض نظاماً سياسياً جديداً وهوية وطنية وقومية جديدة على السوريون ولأن ذلك فإن هذه القوى والحكومات لن تتوقف عن استخدام الإرهاب الاقتصادي ضد سورية وضد كل حكومة لا تخضع لهيمنتها.

وأضاف: لقد تابعتم مجريات الجولة الثامنة من أعمال لجنة مناقشة الدستور التي انعقدت مؤخراً في جنيف وإننا لا نزال نرى كما أكد السيد الرئيس الأسد في هذا السياق أن تفق الأمم على اللجنة هي وجود طرف قامت تركيا بتسهيته لا يزال مصراً على طرح أفكار أو معارضة أفكار

بما يخمد أجندة التدخل الخارجي في الشأن السوري وفي عملية كتابة الدستور من دون احترام طموحات وتطلعات السوريين جميعاً ورؤيتهم لمستقبل أفضل يسوده السلم والعدل والاستقرار والأمن والرفاه للجميع في سورية.
وأوضح المقداد، أن هناك أصوات داخل هذه الاجتماعات ترفض الحديث حتى يومنا هذا العامة وسرقة للنفط والغاز والقمح والنفط والموارد الطبيعية والتراث الحضاري والإنساني للشعب السوري..
واليوم لا تزال نتعامل مع تحديات ليست بالعادية وفي مقدمتها سلسلة واسعة من الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي فرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي بلغت حداً غير مسبوق باستهدافها لقطاعات المصارف والاطلاق والاستمرار والإستيوار والتصدير والوظائف والنقل الجوي والبحري والبري بغرض رفع مستوى تأثير هذه العقوبات غير الشرعية على درجة حرمان الشعب السوري من حقوقه الأساسية في الحياة ولأسماها حقه في الحصول على الأدوية والرعاية الصحية والغذاء المناسب إضافة إلى منعه من حقه في الحصول على الموارد الكافية من الماء والكهرباء والاتصالات والتنقل الدولي والخارجي.

وأشار المقداد إلى أن وزارة الخارجية والمغتربين وتوجيه من قائد الوطن لم تتوقف في يوم من الأيام عن طرح هذه القضية الإنسانية والقانونية والأخلاقية سواء على المستوى الثنائي في علاقاتنا مع الدول أو على الصعيد الإقليمي والدولي في سبيل كشف الأبعاد الحقيقية التي تسعى إليها الحكومات التي اتفقت على فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري لتحقيق سياسات هدامة وخطيرة قائمة على دعم المنظمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية في سورية وممارسة الإحتراز والإرهاب الاقتصادي والسياسي المستميت لنشر الفوضى وعدم الاستقرار والتدخل الهدام في مسار التنمية والصالحات الوطنية لفرس التجنيد والتعاون لا يمكن أن تكون لمصلحة الشعب السوري ولا حقه في عودة الاستقرار والأمن والرفاه والكرامة الإنسانية للجميع من دون استثناء.

وشدد على أن سورية تبدل كل جهد في إطار مهامها وعلاقتها العربية والدولية وبالتعاون مع القطاع الوطني الخاص ومع الأصدقاء والشركاء الخارجيين من أجل استعادة القدرة في مجالات تحقيق التعاافى المبكر وإعادة البناء والعودة إلى مسار التنمية المستدامة وتسعى في هذا الإطار إلى الرفع القوي وغير المشروط لجميع الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة عليها ولأسماها على قطاعات المصارف والنقل الجوي والبحري والاتصالات والطاقة والنفط إضافة إلى تعزيز فرص التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والزراعي مع العديد من الدول الصديقة وتأسيس مسارات مبتكرة وخلاقة في العمل المشترك تساعد في تجاوز المنظمات التجارية والمالية والمصرفية التي تتحكم الولايات المتحدة بها وتساعد أيضاً في المجال الأكثر حيوية والذي تحدث عنه الرئيس الأسد في مقابله الأخيرة الا وهو سبل

وأوضح، أن صوت سورية وصل إلى كل أرجاء العالم حيث أكدت أن أي إجراءات أو أنشطة مارسها أو يمارسها النظام التركي على الأراضي السورية هي أفعال غير شرعية وملغاة ولا ترتب أي أثر قانوني أو واقعي بل وترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لقونها قائمة على العدوان والاحتلال وعلى ممارسات التطهير العرقي والاجتماعي وعلى نقل السكان وتهجيرهم من بيوتهم ومناطقهم الأصلية وعلى الاستيلاء على ممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم وعلى تهديد حياتهم ومستقبلهم، مبيّناً أن سورية حذرت مراراً وتكراراً من العواقب القانونية الناجمة عن الأخرطاف في تمويل المشاريع والبرامج التي ينفذها الاحتلال التركي على الأراضي السورية المحتلة بذريعة معالجة الوضع الإنساني للاجئين السوريين وتأمين العودة لهم إلى أماكن تم تهجير وتشريد سكانها الأصليين والاستيلاء على ممتلكاتهم.

اللاجئون والمصالحات

وشدد المقداد على أن وزارة الخارجية والمغتربين توي أهمية قصوى لإيصال خطط الحكومة في مجال تأمين العودة الآمنة والطوعية لجميع السوريين المهجرين داخل البلاد وخارجها إلى الدول والمنظمات الدولية باعتبارها مسؤولة حيوية وواجباً على عاتق الدولة السورية استناداً إلى الدستور والشريعة الدولية، لافتاً إلى أن تأمين عودة المهجرين عملية مستمرة منذ سنوات وترتكز إلى أسس واضحة لا لبس فيها وفي مقدمتها القضاء على الإرهاب وإخراج المدارس وتأهيل البنية التحتية وخطوط جر المياه وبناء المراكز الصحية والطبية؛ أم إنها اساليب لمنع هؤلاء السوريين من العودة؛



وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في مجلس الشعب أمس

وزراء الخارجية في أكثر من مئة دولة ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ووزعتهم في صورة الإجراءات التي تقوم بها سورية في مجال تسهيل عودة جميع اللاجئين السوريين إلى أرضهم وبيوتهم ومزارعهم وأعمالهم وبما يعكس الرؤية الواضحة للدولة السورية من أجل تعزيز منخات الاستقرار والأمن المجتمعي كما دعت دول العالم إلى التعاون ودعم جهود سورية في تطوير مقاربة سياسية إيجابية وبناءة في التعامل مع الوضع فيها يمتأى عن أي اعتبارات لا تأخذ المصلحة الوطنية السورية وأفاق تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه لشعبنا السوري وجهود مكافحة الإرهاب بين الاعتبار.

وأكد المقداد مجدداً على توجيهات الرئيس الأسد بأن من حق كل مهجر أو لاجئ سوري أن يعود إلى ممتلكاته العقارية والزراعية وإلى منزلته وموطنه وأرضه في المناطق التي استعادت الدولة السورية السيطرة عليها بعد تحريرها من المجموعات الإرهابية وتعمل سورية ما أمكن من أجل توفير مقومات الحياة الأساسية في تلك المناطق على الرغم من الضصار الاقتصادي الفروض عليها وذلك اعتماداً على الموارد الوطنية وبالتعاون مع الدول الصديقة على الرغم من العراقيل التي تضعها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بما يخالف القواعد الأخلاقية وكل القرارات الدولية ذات الصلة، مستنأداً هل تساعد الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية اللاجئين على العودة إلى بلدهم؛ وهل يدعم المصالحين والإخلافيين أنشطة التعاقب الجارية والتنمية وإخراج المدارس وتأهيل البنية التحتية وخطوط جر المياه وبناء المراكز الصحية والطبية؛ أم إنها اساليب لمنع هؤلاء السوريين من العودة؛

• لم نعد على أحد ولا نقبل أن يعتدي أحد علينا.. ولم ندخل في شؤون أحد ولا نقبل أن يتدخل أحد في شؤوننا الوطنية

• تامر المجموعات الانفصالية على مصالح الوطن يضعها في خانة الأعداء

• مسار المصالحات الوطنية هو سياسة ثابتة لأنها تحقق إنجازات مهمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي الوطني

العدوان الإسرائيلي

وأوضح المقداد، أن مواجهة خطر إسرائيل وعدوانها واحتلالها لأراضي العربية في فلسطين وتحفظها وفي مقدمتها حقوق المقاربة والزراعية الخاصة والحق في العودة إلى الأوطان والموطن والنزح عن التشديد على عودة هؤلاء المهجرين بشكل طوعي وكرامة وفقاً للقانون الدولي الإنساني علماً أن الإرياهيين ودعمهم هم المسؤولون عن تهجيرهم وعباداتهم.
وبيّن أن الاستمرار في مسار المصالحات الوطنية هو سياسة ثابتة لسورية لأنها تحقق منذ سنوات إنجازات مهمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي الوطني بل وتعززت ففاعليتها كثيراً نتيجة صدور العديد من مراسيم العفو الرئاسية وآخرها المرسوم التشريعي رقم ٧ في ٣٠ من نيسان الماضي والذي تضمن عفواً عاماً عن الجرائم الإرهابية المرتكبة من السوريين قبل تاريخ صدوره عدا تلك الجرائم التي أفضت إلى موت إنسان، مؤكداً أن من يستفيد كثيراً من هذا المرسوم هم المواطنون السوريون خارج البلاد لأن المواطنين داخل البلاد استفادوا من المراسيم السابقة في تسوية أوضاعهم.

ولفت المقداد إلى أن مرسوم العفو الأخير يختلف عن مراسيم العفو السابقة وهو استثنائي بطبيعته القانونية والاجتماعية والسياسية حيث يعكس مرحلة متطورة ونقطة تحول جوهريه في إطار جهود السيد الرئيس المستمرة التي تعكس إرادة حقيقية لترسيخ مفاهيم المصالحة والتسامح بشكل مستدام، مشيراً في هذا السياق إلى أن وزارة الخارجية والمغتربين أصدرت التعليمات وتوجيهات اللازمة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية في مختلف أنحاء العالم من أجل استقبال المواطنين السوريين الراغبين بتسوية أوضاعهم استناداً إلى مراسيم العفو التي صدرت منذ العام ٢٠١١ وصولاً إلى المرسوم التشريعي رقم ٧ وكذلك المواطنين السوريين الذين يرغبون بالاستعلام عن أوضاعهم وفيما إذا كانوا مشمولين بمرسوم العفو الأخير وذلك بغية تسهيل عودتهم أو زيارتهم إلى بلدهم في أي وقت يرغبون في ذلك.
وتلقى عشرات الطلاب يومياً من المواطنين في الخارج.

وشدد المقداد على أن التزام سورية بالقضية العربية في المنطقة من خلفها الولايات المتحدة والغرب الاستعماري والنظام التركي وهي لن تتوانى عن ممارسة جميع أشكال العدوان من أجل ضمان استمرار المجموعات الإرهابية ومنع انهيارها، مشيراً إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية هي عمل إرهابي وسعي مستميت لرفع معنويات الإرهابيين وإعادة تحريكهم وهي سلوك عدواني مرتبط بشكل عضوي بما تضارسه قوات الاحتلال التركي في شمال سورية من أعمال احتلال وعدوان وتخريب وتهجير ومحاولات استيطان ودعم للإرهاب وذلك في إطار السعي المحموم للإسرائيليين والأميركيين والغربيين والنظام التركي إلى استدامة الفوضى والإرهاب في المنطقة وقطع الطريق أمام الحل السياسي الذي يختاره السوريون وحدهم في منأى عن مثل هذه التدخلات السافرة.

وبيّن المقداد أن الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية لا تعدو كونها حسابات خاطئة وحفقاء وتعكس نهجاً تصديعياً ونمطياً خطيراً يزيد من مستوى التهديدات والتحديات التي تواجه السلم والأمن الإقليميين والدوليين ويفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات التوتر والتصعيد والفوضى في المنطقة، مؤكداً رفض سورية وإدانتها هذه الاعتداءات وتوصيفها على حقيقتها القانونية والواقعية باعتبارها جرائم متعمدة وتهديداً مباشراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

• أبواب دمشق مفتوحة لجميع الأشقاء العرب بما فيها تلك الدول التي اختلفنا معها خلال سنوات الأزمة

الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية ثابت لا يهتز، مبيّناً أن التحديات والجرائم التي ترتكها إسرائيل يومياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة مجال تسهيل عودة جميع اللاجئين السوريين إلى أرضهم وبيوتهم ومزارعهم وأعمالهم وبما يعكس الرؤية الواضحة للدولة السورية من أجل تعزيز منخات الاستقرار والأمن المجتمعي كما دعت دول العالم إلى التعاون ودعم جهود سورية في تطوير مقاربة سياسية إيجابية وبناءة في التعامل مع الوضع فيها يمتأى عن أي اعتبارات لا تأخذ المصلحة الوطنية السورية وأفاق تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه لشعبنا السوري وجهود مكافحة الإرهاب بين الاعتبار.

وأكد المقداد مجدداً على توجيهات الرئيس الأسد بأن من حق كل مهجر أو لاجئ سوري أن يعود إلى ممتلكاته العقارية والزراعية وإلى منزلته وموطنه وأرضه في المناطق التي استعادت الدولة السورية السيطرة عليها بعد تحريرها من المجموعات الإرهابية وتعمل سورية ما أمكن من أجل توفير مقومات الحياة الأساسية في تلك المناطق على الرغم من الضصار الاقتصادي الفروض عليها وذلك اعتماداً على الموارد الوطنية وبالتعاون مع الدول الصديقة على الرغم من العراقيل التي تضعها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بما يخالف القواعد الأخلاقية وكل القرارات الدولية ذات الصلة، مستنأداً هل تساعد الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية اللاجئين على العودة إلى بلدهم؛ وهل يدعم المصالحين والإخلافيين أنشطة التعاقب الجارية والتنمية وإخراج المدارس وتأهيل البنية التحتية وخطوط جر المياه وبناء المراكز الصحية والطبية؛ أم إنها اساليب لمنع هؤلاء السوريين من العودة؛

وقال: أشدد على ما قاله الرئيس بشار الأسد مؤخراً من أن علاقاتنا مع معظم إخواننا العرب لم تتأثر في المضمون بقدر ما تأثرت بالشكل وإنما ننظر اليوم إلى المستقبل بإيجابية رغم سنوات الحرب وما خلفته من دمار وخسائر وذلك من أجل تلبية تطلعاتنا في إقامة أفضل العلاقات الودية والجماعية وتجاوز الخلافات والتخفيف من حدتها وتأثيرها على العمل العربي المشترك والانطلاق نحو المستقبل وفق رؤية استشرافية تأخذ بعين الاعتبار مصطلحتنا جميعاً كدول عربية في تعزيز العلاقات السياسية واستعادة موقعنا المؤثر في المنطقة وفي العالم وفي صون واستعادة حقوقنا وأراضينا المغتصبة وفي بناء اقتصادات متكاملة ومتعاونة قوية وفي تعزيز هويتنا الثقافية والحضارية والسعي نحو توطين النقائتة واستخدامها بشكل الأمثل لدعم الزراعة والصناعة والتجارة ومشاريع الطاقة والمياه وتوفير الخدمات الأساسية للجميع..
ودنوعو إلى ترميم ما شهدته العلاقات العربية- العربية العريقة واستعادة هويتها ومركزها ودورها وعلى تحقيق الرفاه والاستقرار والأمن المجتمعي والاقتصادي في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

وقال: نحن لم نعدت على أحد ولا نقبل أن يعتدي أحد علينا ونحن لم نسلب حق أو أرض أحد ولا نقبل أن يسلب أحد حقنا أو أرضنا ولم ندخل في شؤون أحد ولا نقبل أن يتدخل أحد في شؤوننا الوطنية ولم نرفض على أحد نماذج حكم أو مسار علاقات وسياسات خارجية لا تراعي المصالح الوطنية ولا نقبل أن يمارس أحد في حقنا مثل هذه التدخلات السافرة وسيتقوا كل من يسعى إلى إقصائنا أو عزلنا وهي مسؤولية وطنية تاريخية لن نتوانى عن الاصطلاح بها مهما تعاضلت الضغوطات والتحديتات.
وختم المقداد بالتأكيد على أن سورية دولة قوية ذات سيادة وتعزز بهويتها الوطنية والعربية وهي تتطلع إلى إقامة علاقات قوية وبناءة ومتمتجة مع أشقائها العرب ومع العالم بأسره بما يحترم مبادئ السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ويتسق مع أولويات السياسة الخارجية السورية وتحقيق الرفاه والنمو المستدام للسوريين وللشريحة جمعاء دون استثناء أو إقصاء.

روسيا والغرب

ولفت المقداد إلى أن موقف سورية من العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا كان وسيبقى قائماً على اعتبارات سياسية وأخلاقية وقانونية راسخة فنحن في سورية نملك خبرة واسعة في تقاع الغرب وسياساته العنلنة ودفعنا في عدد من المناسبات لمن خبرتنا العميقة في كشف كذب هؤلاء وإزواجية مواقفهم وأجنداتهم الحقيقية وقاومتنا تقافهم القائم على الجمع بين شعارات الديمقراطية وبين ممارسات الاحتلال والعدوان ودعم الإحتلال والتهديد باستخدام القوة والتوسع وواجبها مع العديد من دول العالم الحرة محاولاتهم المستميتة لاستهداف السيادة الوطنية لهذه الدول عبر تسخير الإرهاب والسلاح والحصار الاقتصادي للضغط على شعوبنا واستنزاف طاقتنا الوطنية.

وأوضح أن سورية لم تتردد في التعبير عن دعمها للعملية العسكرية الروسية الخاصة نفاعاً عن حق روسيا الاتحادية الصديقة في حماية أمنها واستقلالها واستقرارها وسلامتها ووحدة أراضيها، لافتاً إلى أن من يقرأ التاريخ والجغرافيا المشتركة حبياد وواقعية سيصل إلى قناعة مطلقة بأن الولايات المتحدة لم ولن تتخلى يوماً عن السياسة العدوانية والتوسعية تجاه روسيا والصين وكل الدول التي لا تخضع للسياسة الغربية ولا عن استهداف الأمن والاستقرار في أوراسيا وطمس اعتبارات الجغرافيا السياسية وندرك أننا لا نعيش في عالم مثالي لكننا نعي أنه لم يعد ممكناً لروسيا شعباً وقيادة الانتظار حتى يتم نصب صواريخ حلف الناتو، على حدومها

• أبواب دمشق مفتوحة لجميع الأشقاء العرب بما فيها تلك الدول التي اختلفنا معها خلال سنوات الأزمة

أو في قلبها.
وقال: نحن على يقين تام وقد سمعنا ذلك مراراً وتكراراً من أصدقائنا في موسكو بأن روسيا الاتحادية لا تملك أي أطماع خارجية سواء في أوروبا أم خارجها لكنها لن تقف في الوقت ذاته مكتوفة الأيدي وهي ترى أن الولايات المتحدة تقود حلف «الناتو» بشكل أعمى ومتهور ليوحه ترسانته وصواريخه نحو كل شبر في روسيا وبحاضر الأراضي الروسية من الغرب والشمال والجنوب ويستهدف الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل دولة تحيط بروسيا.

وأضاف: لا أحد في الغرب قلق اليوم من تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي وكل ما يفكر به الغرب المناق هو عزل روسيا الاتحادية وحلفائها وأصدقائها وتأمين الغاز والنفط والفحم والغذاء لمواطني الدول الغربية فقط لكن في نهاية المطاف فإن دول الاتحاد الأوروبي ستكون الأكبر نتيجة التورط في مواجهة أشعلتها واشطنن ولندن مع روسيا الاتحادية..
وأنا لا أتحدث عن خسائر اقتصادية ومالية وعن إمدادات الغاز فحسب بل عن خسائر جديده بعيدة المدى ترتبط بموقع الاتحاد الأوروبي علماً وبالوضع الأمني والسياسي والاجتماعي في القارة الأوروبية وبأمن منطقة المتوسط بأسرها حيث لا أحد يستفيد من اهتزاز هذا الموقع ومن مضعضة الأمن والاستقرار في أوروبا والمتوسط سوى واشطنن التي طالما اعتمدت عقيدة سياسية قائمة على الاستمرار في ربط الذهب بالدولار والسيطرة على منابع وأسواق النفط والغاز والمعادن إلى جانب الاستقرار في القوة العسكرية.

وشدد وزير الخارجية والمغتربين ضرورة أن يفكر الأوروبيون مليا بمبررات الموقف العدائي المتخذة للحكومة البريطانية تجاه روسيا الاتحادية والتي أعقب الانفصال عن الاتحاد الأوروبي رغم أنه يشكل البعد والامتداد الجغرافي والسياسي والاقتصادي والأمني الطبيعي لبريطانيا، مبيّناً أن الحكومة البريطانية منسجمة بشكل مطلق مع الأجنحة الأميركية وذلك على حساب علاقاتها الطبيعية والجغرافية والتاريخية مع جيرانها الأوروبيين وعلى حساب أمن واستقرار منطقة المتوسط بأسرها.

ولفت المقداد إلى أنه بعد أكثر من عشر سنوات من الحرب الإرهابية التي شنت على سورية لم يعد يعقدوا أي طرف أن يعتبر الحيداء أو الوقوف في الوسط خياراً ونحن نختارنا طلب الدعم والمساعدة من الأصدقاء الروس والأصدقاء في إيران وغيرها من القوى الخيرة في التصدي للإرهاب وديمعها واختارنا تعزيز العلاقات والتحالف السياسي والاقتصادي والعسكري مع هؤلاء الأصدقاء لأننا نتشاطر في النهاية المبادئ الإنسانية والأخلاقية والسياسية العليا ذاتها ولملك رؤية مشتركة نحو عالم حر سياسياً واقتصادياً ومتعدد الأقطاب وبنود علاقات دولية قائمة على احترام مبادئ السيادة والاستقلال وحق جميع شعوب العالم في الرفاه والأمن.

وأكد المقداد على السياسة الخارجية لسورية التي يقودها الرئيس الأسد الخطى البعيدة والتي تعمل وزارة الخارجية والمغتربين على تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع جميع المؤسسات الحكومية والوطنية هي سياسة منفتحة وواقعية ومرنة ولكن مبدئية وستبقى قائمة على أولويات السيادة الوطنية والاستقلال وعلى وحدة الأراضي السورية وسلامتها وعلى تحريك كل شبر محتل منها وعلى القضاء التام على المجموعات الإرهابية وإنهاء جميع أشكال حمل السلاح غير الشرعي وعلى رفض مشاريع التقسيم والتفكيك وإضعاف مؤسسات الدولة واستعادة هويتها ومركزها ودورها وعلى تحقيق الرفاه والاستقرار والأمن المجتمعي والاقتصادي في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

وقال: نحن لم نعدت على أحد ولا نقبل أن يعتدي أحد علينا ونحن لم نسلب حق أو أرض أحد ولا نقبل أن يسلب أحد حقنا أو أرضنا ولم ندخل في شؤون أحد ولا نقبل أن يتدخل أحد في شؤوننا الوطنية ولم نرفض على أحد نماذج حكم أو مسار علاقات وسياسات خارجية لا تراعي المصالح الوطنية ولا نقبل أن يمارس أحد في حقنا مثل هذه التدخلات السافرة وسيتقوا كل من يسعى إلى إقصائنا أو عزلنا وهي مسؤولية وطنية تاريخية لن نتوانى عن الاصطلاح بها مهما تعاضلت الضغوطات والتحديتات.
وختم المقداد بالتأكيد على أن سورية دولة قوية ذات سيادة وتعزز بهويتها الوطنية والعربية وهي تتطلع إلى إقامة علاقات قوية وبناءة ومتمتجة مع أشقائها العرب ومع العالم بأسره بما يحترم مبادئ السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ويتسق مع أولويات السياسة الخارجية السورية وتحقيق الرفاه والنمو المستدام للسوريين وللشريحة جمعاء دون استثناء أو إقصاء.

وبعد ذلك أجاب وزير الخارجية والمغتربين عن مجمل تساؤلات وطروحات أعضاء المجلس.
وعقب الجلسة في تصريح للمصحفين قال المقداد إن الوزارة دعمت عمل وأنشطة الدبلوماسية البرلمانية، معبراً عن تقديره لمشاركة مجلس الشعب في فعاليات دولية مهمة ساهمت في شرح مواقف سورية وأوضاعها وتطلعات شعبها.

وفي مستهل الجلسة أقر المجلس مشروع القانون المتعلق بالتصديق على انضمام سورية إلى الاتفاق الإطاري لإنشاء التحالف الدولي للطاققة الشمسية وأحال مشروع القانون المتضمن جبر أجزاء المئة ليرة سورية للقيمة الإجمالية المستحققة إلى المئة ليرة سورية الأعلى لكل المبالغ المتعلقة بالرسوم والتكاليف المحلقة المفروضة على المطاحر في معرض تطبيق أحكام قانون الموازنة المستقلة رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٧ إلى لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية لدراسة موضوعاً وإعداد التقرير اللازم حوله.

كما أحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٣ الخاص بالسجل السياحي إلى لجنة التنمية الاقتصادية ومشروع القانون المتضمن تعديل المادة ٨٥ من قانون عقود وزارة الدفاع رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ إلى لجنة الأمن الوطني لدراستها موضوعاً وإعداد التقارير اللازمة حولها.

ورفع رئيس المجلس الجلسة التي حضرها وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد الله إلى الساعة ١٢ من ظهر اليوم الغلثاء.

وكالات